حكم فلا يلزم امكان الخلاء فلئن قيل كل واحد من سطح الحاوى وعدم المحوى ممكن لذاته ولا تنافى بينهما فيجوز اجتماعهما
ويلزم منه امكان الخلاء قلت الحاوى لا يستلزم العقل الذى هو علة موجبة للمحوى ملزوم للمحوى ووجود
الملزوم مع عدم اللازم محال فبينهما تناف فان وجود الحاوى يكون منافيا لعدم المحوى فلا يجب جواز اجتماعهما
ولا لزوم امكان الخلاء قال فصل فى ازلية العقول الخ اقول الازل سواء كان الماضى الذى لا بداية له
والابد سواء كان المستقبل الذى لا نهاية له والازلى ما كان موجودا فى الازل بحيث لا يكون له اول ولا
بداية فلا يسبقه عدم والابدى ما يكون موجودا فى الابد بحيث لا يكون له نهاية فلا يلحقه عدم اذا
ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان
الواجب لذاته مستجمع فى الازل لجميع ما لا بد له فى تاثيره فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة منفكة عن ذاته الاول والام
الممتنع والاولى ان يقال ذات الواجب باتحادها علة تامة لمعلوله الاول لانه لو افتقر معلوله
الاول الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا
خلاف ما تقرر عندهم ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا لها سابقا
عليها وضمنا انه معلول الاول هف فثبت ان الواجب وحده علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن
علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب فى الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا
كان العقل الثانى ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع فى الازل لجميع ما لا بد منه فى تاثيره فى العقل الثانى
والا لكان شى من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشى ماديا فيلزم منه
كون العقل الاول ماديا لمقارنته ذلك الشى اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع فى الازل لجميع ما لا
بد منه فى تاثيره فى العقل الثانى ويلزم منه ذلك ازلية العقل الثانى وبهذا الطريق يثبت ازلية سائر العقول
ولیس

وليس للقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفى ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث
مسبوق بمادة هف لان هذا وان كان من باب تعيين الطريق الذى ليس من دأب المناظرة عدول عن
اقوى الدليلين لان ما اختاره المص طريق لمى وهذا طريق انى واللمى اقوى من الانى واما انها ابدية
فلانه لو انعدم شى من العقول لكان انعدامه بانعدام شى من الامور المعتبرة فى وجوده اذ انعدامه مع
بقاء جميع الامور المعتبرة فى وجوده تخلف المعلول عن العلة التامة وهو مح فيلزم ان يكون البارى تعالى
او شى من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها بعد ذات العلة
احوال لذات العلة مقارنة لها فانعدام شى منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن فى ذات العلة
لكن كون البارى او العقل قابلا للتغير والحوادث بط لان قبول التغير والحوادث من خواص الماديات
والبارى والعقل مقدسان عن المادة قال فصل فى كيفية توسط العقول الخ اقول المراد بالعالم
الجسمانى مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية وتوسط العقل بين البارى تعالى والجسم قد علم
بما سبق على سبيل الاجمال اذ قد ثبت ان الصادر عن البارى بلا واسطة هو العقل والاجسام انما صدرت
عن العقول فما سبق من المباحث كاف فى العلم بتوسط العقول بين البارى والاجسام انما المقصود
فى هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته
فيه كثرة وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة
من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير الا
شى واحد هو العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك هف
لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة فى العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب